وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

بعنــوان

واقع وافاق تنظيم قطاع التجارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية

إعداد الطلبة:

- قروي عاطف
- فار الصديق
- منيعي أيمن

إشراف الأستاذ:

بالحبيب عبد الكامل

نوقشت وأجيزت بتاريخ:2023/06/06

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:			
لوكيل ليلى	دكتورة	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسـا
بالحبيب عبد الكامل	دكتور	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عازب شيخ أحمد	دكتور	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنة الجامعية:2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

بعنـوان

واقع وافاق تنظيم قطاع التجارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية

إعداد الطلبة:

- **قروي عاطف**
- **فار الصديق**
- **منيعي أيمن**

إشراف الأستاذ:

بالحبيب عبد الكامل

وأجيزت بتاريخ: .....

أمام لجنة المناقشة المكونة من:			
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
بالحبيب عبد الكامل		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

إلى مصدر فخري واعتزازي إلى من غرس فينا حب التعلم والكفاح وشقي

من أجل أن أسير في طريق النجاح **أبي العزيز**

إلى الينبوع الذي لا يمل إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر

نجاحي **أمي الغالية**

إلى الذين جمعتني معهم ظلمة الرحم : **إخوتي وأخواتي** حفظهم الله ورعاهم

وأطال في عمرهم إلى كل الاهل والاقارب كبيرا أو صغيرا

إلى كل من مل يذكرهم القلم ولم ينساهم القلب

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

عاطف

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

إلى من سهرت الليالي وتعبت من أجلي ورعتني من نبع حنانها وسقتني عطفها

أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى الغالي الذي تعب وضحى من أجلي **أبي العزيز أطال الله في عمره**

إلى الذين جمعتني معهم ظلمة الرحم: **إخوتي وأخواتي** حفظهم الله ورعاهم وأطال في عمرهم

إلى كل الاهل والاقارب كبيرا أو صغيرا

إلى كل من عرفته من قريب أو من بعيد وشاركني الحياة حلوها ومرها

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال هذا الاهداء، فاسمه منقوش في القلب

لا يحتاج إلى النقش بقلم قد يزول حبره بطول الوقت

الصديق

الإهداء

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد والشكر

بعد الرضى ولك الحمد والشكر إذا رضيت، اهدي تخرجي الى من فتحت أبواب الجنة لها

أمي العزيزة

وأهدي نجاحي إلى أمي من كان سندي **أبي العزيز**

والى اخواتي الأعزاء ادامكم الله نعمة في حياتي

وأهدي نجاحي إلى كل احباب وأصدقائي وكل من يعرفني من بعيد أو قريب

أيمن

الشكر وتقدير

الحمد والشكر أولا وقبل شيء لله عز وجل الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا

على إتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ "**بالحبيب عبد الكامل** لإشرافه على هذه الدراسة التي أغناها

بملاحظاته القيمة وتوجيهاته، وكان لنا عونا ومرجعا فجزاه الله عنا خيرا وأعطاه من الخير

ما يرجو وزيادة

وخالص الشكر لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

والشكر الموصول لأساتذة لجنة المناقشة دمتم في خدمة العلم

وأخيرا أسدي عبارات الشكر والعرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

لإنجاز هذه المذكرة

الملخص:

سنعمل من خلال هذه الدراسة، على بحث وضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001 2007، أي منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حتى بداية أزمة الرهن العقاري داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً لاستخلاص خصائص الصادرات الصينية التي بلورت فيما بعد أداء القطاع أثناء الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاحية: معدل الاعتماد على الصادرات هيكل الصادرات أسواق الصادرات، الصين.

Summary:

Through this study, we will examine the status of Chinese exports during the years 2001 and 2007, that is, since China's accession to the World Trade Organization until the beginning of the mortgage crisis in the United States of America, to extract the characteristics of Chinese exports that later crystallized the performance of the sector during the global financial crisis.

Key words: rate of dependence on exports, structure of exports, export markets, China.

قائمة المحتويات

الإهداء.....

الإهداء.....

الشكر وتقدير .....

الملخص:.....

قائمة المحتويات.....I

مقدمـــة:.....أ

الفصل الأول التجارة الخارجية.....5

تمهيد:.....6

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....7

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.....7

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.....9

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.....10

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.....11

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية.....11

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية.....13

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية.....17

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها.....17

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية.....18

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية.....20

خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني واقع الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية.....27

تمهيد:.....28

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية الصينية.....29

المطلب الأول: الصين اقتصاديا.....29

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين.....30

المطلب الثالث: الانفتاح الصيني على العالم وصعودها القوي.....31

المطلب الرابع: أهمية التجارة الخارجية في الصين.....33

المبحث الثاني: أداء التجارة الخارجية الصينية.....36

المطلب الأول: نظرة عامة على أداء التجارة الخارجية الصينية؛.....36

المطلب الثاني: مساهمة التجارة الخارجية الصينية في الاقتصاد العالمي.....37

المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات الصينية.....39

المطلب الرابع: منشأ وأسواق الصادرات الصينية.....41

خلاصة الفصل.....43

خاتمة.....44

قائمة المصادر والمراجع..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مقدمـــــة

مقدمـــة:

تعد الصين واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، وقد شهدت نموًا هائلاً على مدى العقود القليلة الماضية. وتعزى هذه النمو السريع إلى عدة عوامل، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

تمتاز الاقتصاد الصيني بالتحول من اقتصاد مركزي تابع للدولة إلى نموذج اقتصادي اشتراكي يستند إلى الاقتصاد السوقي. تركز الحكومة الصينية على تطوير القطاعات الصناعية والتكنولوجية وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير، وتعمل على تعزيز الاستثمار والتجارة الدولية.

تنمو الاقتصاد الصيني بمعدلات نمو مرتفعة، ولكنها بدأت في الانخفاض بعض الشيء في السنوات الأخيرة. يعزى ذلك جزئيًا إلى تباطؤ النمو العالمي وتزايد التوترات التجارية الدولية، بما في ذلك النزاعات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وتعتبر الصين من أكبر الدول المصدرة والمستوردة في العالم. وتمتلك الصين شبكة تجارية واسعة النطاق تربطها بالعديد من الدول حول العالم. وتعتبر التجارة الخارجية جزءًا أساسيًا من اقتصاد الصين وتسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

الإشكالية الرئيسية:

ومن هنا نطرح التساؤل الآتي:

كيف كان تنظيم قطاع التجارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي آثار انتقال التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية خاصة الميزان التجاري؟
2. هل تؤدي حرب العملات بين أمريكا والصين والتخفيض الجماعي لأسعار الصرف إلى حرب تجارية عالمية؟
3. ما هي طبيعة العلاقات التجارية بين الصين وبعض الدول؟
4. ما هي المخـاطر وحجم التحديات التي تفرضها هذه العلاقات التجـارية على الصين؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات أولية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية:

1. يكتسب الاقتصاد الصيني هيمنته من القوة التاريخية للدولار.
2. إن الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودخولها منظمة التجارة العالمية ساهم في زيادة التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة.
3. إن العلاقات التجارية بين الصين وبعض الدول لا تحكمها العوامل الاقتصادية كسعر صرف الدولار مقابل اليوان فقط بل تتأثر بالسياسة التجارية للبلدين وبعوامل سياسية وتاريخية.

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على واقع تنظيم التجارة الخارجية بجمهورية الصين الشعبية وما السياسات التي تتبعها من أجل النهوض بهذا القطاع والرفع من مستوى الصادرات،، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى طرح نظرة عامة عن واقع التجارة الخارجية بالصين والوصول إلى تشخيص قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لدولة الصين، وكذا محاولة تشخيص حجم التحديات والضغوط المفروضة على اقتصاديات الصين في ظل التخفيض العمدي لقيمة العملة كما هدفت الدراسة إلى توفير رؤية الحرب العملات وإلقاء الضوء على النتائج والآثار الوخيمة لهذه الحرب على الاقتصاد الصيني.

المنهج المتبع:

وتبعا لطبيعة الموضوع والإشكاليات المطروحة استندت الدراسة بشكل أساسي على أسلوب الاستقراء للبيانات الكمية لوصف وتحليل التبادل التجاري بين الصين وبعض الدول، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي من أجل معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

وبالاعتماد على جملة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، ومستعملين بعض الوسائل الإحصائية والقياسية، كوسيلة عملية لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة.

دراسات سابقة:

الدراسة 01

منصور فالح إسماعيل الحيصه، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990-2008) جامعة مؤته – 2009

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وفهم مقومات وعناصر القوة التي تمتلكها الصين وتؤهلها للنمو كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم في تحليل السياسة الخارجية الصينية في الفترة (1990-2008) وقد انطلقت الدراسة من عدد من فرضيات منها أن المتغيرات الداخلية والخارجية أثرت على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، أيضاً طبيعة النظام الدولي أثرت في المرحلة الراهنة على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- ✓ إن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست استراتيجية حيث أن إعادة توحيد تايوان ولعب دور قيادي في آسيا هما
- ✓ من صلب الاستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات الصينية اتجاهها. 2. إن الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية إلى تطور الصناعة الصينية بشكل كبير وحاجتها المتزايدة للموارد الأولية ولمصادر الطاقة.
- ✓ إن موقف المؤسسة العسكرية الصينية محدد هام لصانع القرار خاصة بالنسبة للقضايا القومية الحساسة كتايوان لدوره المؤثر في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني.

الدراسة 02

قطاب الجمعي وسيم، حموتن علي، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، عجلة البحونه القانونية والاقتصادية المجلد 05 / العدد: 02 (2022)، ص 01-16

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مستوى الاعتماد على الدبلوماسية الصينية في العملية الاقتصادية من أجل تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عظمى حيث بينت نتائج الدراسة أن معظم قرارات السياسة الخارجية للحكومة الصينية ترتبط بالاقتصاد. ومن أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، جعلت الصين الدبلوماسية

الاقتصادية في قلب كل استراتيجية اقتصادية تسطرها، كلية كانت أو جزئية، وهو ما سمح لها بزيادة تأثيرها على قواعد التجارة العالمية كما مكنتها الدبلوماسية الاقتصادية من الولوج إلى أسواق جديدة، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسة 03

د. شريف بواعلي بودري ، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12 / العدد : 03 (2020)،

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تطور مكانة العملة الصينية في السنوات القليلة الماضية بعد انطلاق عملية تدويلها لتنافس العملات القيادية على مختلف المعاملات المالية الدولية خاصة بعد إدراجها في سلة العملات المشكلة لحقوق السحب الخاصة شهر أكتوبر 2016.

الفصل الأول

التجارة الخارجية

تمهيد:

لقد ساهمت الثورة الصناعية كثيرا في تعزيز أهمية التجارة الخارجية والذي ساهم أيضا هو تطور وسائل النقل والعولمة والشركات متعددة الجنسيات. وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) التي يراد لها ان تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها.

وتعد التجارة الخارجية عملية انتقال السلع، والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.

وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك. وقد نشط الاهتمام في التجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة اليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية.

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث تعتبر هذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، لذلك وجب التعريف بالطبيعة الخاصة بها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

عرفت تاريخيا بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات". " الملاحظ من خلال التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة[1].

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[2]

يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال من التجارة الخارجية.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة". ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي[3]:

- ✓ تبادل السلع المادية: تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.
- ✓ تبادل الخدمات التي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

---

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019، ص03

[2] عطا الله الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 9

[3] موسى، سعيد مطر وآخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2001، ص ص: 13-14

- ✓ تبادل النقود: تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول فحجم تجارة العالم كان قد تزايد خلال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية ليس بالمقدار المطلق حسب بل بالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات الأداء الاقتصادية الأخرى.

فمنذ عام ١٩٣٨ وتجارة العالم تتضاعف تقريبا كل عقد من الزمن فقد بلغت صادرات العالم[1] الكلية في تلك السنة حوالي ٢٤،١ مليار دولار وفي عام ١٩٤٨ بلغت الصادرات العالمية ٥٣،٧ مليار دولار وارتفعت إلى ٩٥،٤ مليار دولار عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٧٠ بلغ ٣ ، ٣١٥ مليار دولار وفي عام ١٩٨٠ قفزت إلى ٢٠١٢،٧ مليار دولار اما في عام ١٩٨٧ بلغت الصادرات العالمية ٤،٢٤٨٠ مليار دولار.

وتختلف اهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من قطر لآخر اذا ما اخذت الاقطار كلاً على انفراد، فبينما تشكل الصادرات في الولايات المتحدة حوالي 7% من الدخل القومي فإنها تكون حوالي %% من الدخل القومي في بينما تكون في الكويت اكثر من ٥٠% وان التجارة بالنسبة لجميع البلدان تكون المحدد الرئيس للرفاهية الاقتصادية، لأن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط الانتاج والرفاهية الاقتصادية عموماً، ومع ان الدول تفاوتت في درجة اعتمادها على التجارة الخارجية فإن للتجارة الخارجية بالنسبة للكثير منها دورا هاما في اقتصادها القومي، وأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على ما تصدره من ناحية ، لأن انتاجها يتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لذا فلا مناص لها من أن تصدر الفائض من هذا الانتاج وكذلك تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده بسبب افتقارها إلى السلع لا يقوي اقتصادها على انتاجها[2].

[1] يشار إلى تجارة العالم بقيمة الصادرات الدولية أو الاستيرادات الدولية ألنه على نطاق العالم إن ما يصدر من دولة معينة هر نفسه ما يستورد من دولة أخرى لذا فمن الناحية المادية تتساوى الصادرات والاستيرادات لكن من ناحية القيمة إن قيمة الاستيرادات تفوق قيمة الصادرات لأن الاستيرادات تتضمن تكاليف الشحن والتامين إضافة إلى كلفة السلع.

[2] IMP, International Financial Statistics, Vol. XLII, No. 4 (April, 1989) pp. 544, 546, p. 541, pp. 330 332.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

ترجع أهمية التجارة الدولية إلى أنها توفر للمجتمعات كل ما تحتاجه من سلع وخدمات التي لا يمكن أن تنتجها محليا، أو يصعب عليها انتاجها بسبب تكلفتها المرتفعة نسبيا عن الدول الأخرى، وعن أسباب قيام التجارة الدولية ما يلي:

1. **الندرة النسبية:** عدم قدرة أي دولة في العالم، مهما بلغت قوتها الاقتصادية، أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية، أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛

اختلاف تكاليف إنتاج السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الدول الأخرى ، لذا يكون عليها من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج بتكاليف أقل؛[1]

2. **التخصص الدولي** : هناك علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي ، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلولا التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم تتطور التجارة الخارجية ، فضلا عن كون الدول لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك. [2]
3. **اختلاف ظروف الإنتاج** : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز ، القطن... إلخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.[3]

[1] محمد أحمد السريقي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 09.

[2] السيد محمد أحمد المريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 13

[3] وسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء، عمان، 2001، ص 17

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما:

1. **مستوى التنمية الاقتصادية** : حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.[1]
2. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي**: فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسيط، لذا تلجأ الدولية إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع[2].

وهناك عوامل أخرى وهي أن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول التي تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مرتبطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

- ✓ توزيع غير المتوازن للموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها التربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية؛
- ✓ **حجم الدولة**: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية؛

تغير الميزة النسبية حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج العامل السياسي الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية[3] ؛

---

[1] هوشيار معروف، تحلف الاقتصاد الكلي، دار حرير، الأردن، 2006، ص383

[2] سامي حقيقي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية لدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005، ص32

[3] حمزة خولة، إلى سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد العادي مذكرة مكملة ضمن متطلبات قبل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: 201-2014، ص09

- ✓ **تكلفة النقل:** تمثل تكلفة النقل في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة؛

الشركات متعددة الجنسيات تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة، ونظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة، وإنما تتم من إنتاج الأجزاء في دول مختلفة سلعة عالمية. فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية خصوصا بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة[1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

وفيما يلي سوف نتطرق الى أبرز النظريات التي تفسر التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر ، الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثا يعكس عمق بصيرتهم، ومفاهيمهم ماتزال دليلنا إلى اليوم، والواقع أن أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ، ولعل أبرزهم (David، (David Hume Ricardo) Adam Smith) و (Jon Stuart Mill).

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1. نظرية (David Hume)

وتتلخص نظرية (David Hume) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني

[1] وليد بومرداس، سياسة الصرف وآثارها في تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015، ص45

2. نظرية (Adam Smith):

تعد نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage Theory) أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان وهي للاقتصادي الكبير) Adam Smith من خلال كتابة بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. علية فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيه

إلا إن نظرية (Smith) في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر، هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وقد حاول (David Ricardo) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية[1].

3. نظرية (David Ricardo):

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنكليزي المعروف (David Ricardo) بالرد على نظرية(Adam Smith) وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية (comparative)

إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين.

وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية.

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، مج05، ع17، 2013، ص ص121

4. **نظرية (Jon Stuart Mill)**: أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب.

✓ لقد تنبه إلى هذه المسألة (Jon Stuart Mill) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام (Mill) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلي في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى أن (عرض البلد لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد).[1]

وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية[2].

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الانتاج مجتمعة لكن هذه النظريات لم توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين هذه الدول، أي أن النظرية الكلاسيكية تفسر فقط السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول.

يرجع ظهور فكرة النظرية النيو كلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف اختلاف النفقات النسبية الى توجيه الانتقاد الى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل، وبصفة عامة فان هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

✓ درجة وفرة عناصر الانتاج داخل كل دولة.
✓ تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج.

وفيما يلي سنقوم بعرض مختصر لأهم النظريات النيو كلاسيكية

1. **نظرية نسب عناصر الانتاج "هكشر أوهلين"**

[1] مرجع سابق، ص 121-122
[2] مرجع سابق، ص123

تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي هكشر أوهلين، حاولت هذه النظرية تفسير أسباب التجارة بين الدول وتقديم وجهة نظر حول اختلاف التكاليف النسبية من بلد الى أخر وقد قامت بتحديد عاملين أساسيين هما:

- ✓ اختلاف مدى وفرة عناصر الانتاج من بلد لآخر.
- ✓ سريان قانون تناقص النفقة في بعض الصناعات في حالة زيادة حجم الانتاج.

وبالنسبة للعامل الأول تقرر نظرية هكشر أوهلين ان كل دولة تميل الى التخصص في انتاج وتصدير السلع التي يقتضي انتاجها توافر مقادير كبيرة من عناصر الانتاج التي توجد في ظروف وفرة نسبية لديها، وفي نفس الوقت لا تتكلف سوى مقادير قليلة من عناصر الانتاج التي توجد في حالة ندرة نسبية فيها.

2. نظرية تكلفة الفرصة البديلة وليونتيف

كان من المعروف بوجه عام أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال وبالتالي حسب هكشر أوهلين فانها سوف تعتمد في صادراتها على السلع كثيفة رأس المال ولقد اهتر هذا الاعتقاد في بداية الستينات على أثر تحليل قام به "ليونتيف لهيكل التجارة الخارجية الأمريكية. فلقد خرج ليونتيف بنتيجة وفقا لإحصائيات التجارة الخارجية لعام 1947 مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة نسبية في السلع كثيفة العمل وأنها تقوم بتصدير هذه السلع لأوروبا بينما أنها تستورد من الأخيرة سلع كثيفة رأس المال.

ولقد سار تحليل أيونتيف كالتالي: حسب ليونتيف (بالنسبة لأمريكا معدلات (رأس المال / العمل في بعض صناعات التصدير الهامة وفي عدد من الصناعات التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة ومعدلات (رأس المال العمل) قد أخذت بالطبع للدلالة على درجة كثافة رأس المال أو العمل في هذه الصناعات المذكورة، ولقد تم حساب معدلات راس المال العمل) على ثلاث خطوات رئيسية:

- ✓ تم قياس رأس المال الجديد اللازم لبناء طاقة صناعية كافية لإنتاج ما قدره مليون دولار في السنة في كل من صناعات التصدير والصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات.
- ✓ تم قياس كمية العمل (مقدرة بالأيام بالنسبة للفرد) اللازمة لإنتاج ما قدره مليون دولار في السنة في نفس الصناعات المذكورة.
- ✓ الربط ما بين معامل رأس المال (كما تحدد أولا) بمعامل العمل (كما تحدد في ثانيا) يتحدد معل (رأس المال / العمل) بالنسبة للصناعات محل الدراسة في حدود انتاج قدره مليون دولار سنويا.[1]

[1] ليلى أوبادي، أثر التجارة الخارجية على الناتج الداخلي الخام، –حالة الجزائر–، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015. ص20

وقد توصل في الأخير إلى أنه إذا كانت دالة الانتاج لأي سلعة بديلة للواردات تماثل تماما دالة الانتاج للسلعة المستوردة (وفقا لنظرية هكشر أوهلين التي تقرر تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة أيا كان مكان انتاجها فان الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال نسبيا وتصدر سلعا كثيفة العمل نسبيا.

وفي واقع الأمر فان هناك اعتراض رئيسي على تحليل ليونتيف وهو ينهي الجدل الذي قام حول نتائجه ويتمثل هذا الاعتراض في أن تحليل ليونتيف قد قام أساسا على افتراض خاطئ لنظرية هكشر أوهلين وهو أن النسب ثابتة في جميع بلدان العالم أو تتغير في حدود ضيقة للغاية. فينتقد تحليل ليونتيف في أنه قارن خطأ ما بين معدل (رأس المال العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل (رأس المال العمل) في صناعات تنتج سلعا بديلة للواردات، و لقد كان من المفروض أن يقارن ليونتيف ما بين معدلات (رأس المال العمل) في سلع التصدير و معدلات رأس المال العمل) في السلع المستوردة من مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة، و لا يأخذ معدلات رأس المال/ العمل للسلع البديلة للواردات لتمثل الأخيرة ذلك لأن دالات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف أحيانا اختلافا كبيرا فإمكانية احلال عامل محل عامل آخر تتزايد جدا مع تقدم الفن الانتاجي[1].

المطلب الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

ان الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف

معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر، وإن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا.

فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت علية الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي بدأها (Ricardo)، وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فان النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما:

العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصرا إنتاجيا وحيدا كما فعل كل من (David Ricardo) و (Jon Stuart Mill)، فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، ابتداءً من الاقتصاديين (Heckscer-Ohin)، والتي عرفت بنظرية وفرة العنصر (Factor Endowments Theory) معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

[1] ليلى أوبادي، مرجع سابق، ص22

أن الاختلافات في الوفرة النسبية العوامل الإنتاج بين البلدان هي التي تودي إلى قيام التجارة الخارجية بينهم. إذ لكل بلد ميزة نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، إلى جانب أنه لن يكون للبنك هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي يجب أن يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج. بعبارة أخرى يمكن إيجاز نظرية (HO) فيما يلي[1] :

أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الإنتاج، فالبلد غالبا يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب إنتاجها عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد، وعلى العكس يكون للبلد غالبا تخلف نسبي في السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبية في البلد.

وهكذا فأنه عند قيام التجارة، فإن صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في إنتاجها على غيرها من البلدان، وذلك لأن تكلفة إنتاجها، وبالتالي أسعارها تكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في البلدان الأخرى، أما استيراداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل إنتاج غير موجودة محليا، أو يعاني فيها البلد من عجز نسبي في وفرتها، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

عليه فقد توصل الاقتصاديان إلى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ترجع إلى اختلاف وقرة الموارد الاقتصادية بين البلدان، وهذا يعني أن البلد يصدر سلما تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا، بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

لقد كانت نظرية (Hockscer-Ohin)، في التجارة الخارجية موضوعا لكثير من الدراسات والاختبارات التجريبية ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها الاقتصادي (Leontif) عندما استعان بجداول المستخدم – المنتج للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 والتي تتضمن معلومات كافية عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعة معينة من السلع المعوضة عن الاستيرادات، وتبين أنها تصدر سلع مكثفة للعمل وتستورد سلع مكثفة لرأس المال، ولكن بسبب وفرة عنصر رأس المال بالقياس إلى عنصر العمل في الولايات المتحدة الأمريكية فقد سمي هذا التناقض الذي وقعت به الدراسة بلغز ليونتيف (Leontil Paradox)، وقد فسر ذلك ليونتيف مبينا أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة إضعاف إنتاجية العامل في أي مكان آخر، ولهذا فإنه يتعين ضرب العمل الأمريكي في ثلاثة للوصول إلى العرض الحقيقي.

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، مج05، ع17، 2013، ص 129-128

ثم جاءت نظرية (Stopler and Samoison) التي تقوم على الفروض نفسه التي قامت عليها نظرية (Heckscerin)، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام.[1]

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية.

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى "بالسياسة التجارية".

وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل فيما يسمى" بأدوات السياسة التجارية"

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها أو تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق أهداف عديدة.

- كما تعرف بأنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.
- أو هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[2]

كذلك تعرف السياسة التجارية الخارجية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول في نطاق علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعي وخلق القيمة المضافة. [1]

[1] رائد فاضل جويد، مرجع سابق، ص129

[2] ألأفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية، محاضرات التجارة الزراعية الدولية، منشورة على موقع http://damanhour.edu.eg/

كما أنها مجموعة الأساليب والأدوات التي تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات.

لذلك فإن السياسة التجارية تتعلق بإدارة التجارة الخارجية للدولة والتي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل، الناتج المحلى الإجمالي، والاستثمار، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة.

ومن ثم يمكن القول بأن السياسات التجارية تتواجد في الاقتصاديات المفتوحة التي تقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي ولا توجد في الاقتصاديات المغلقة[2].

الفرع الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية

يمكن ذكر أهم أهداف السياسة التجارية فيما يلي:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- ✓ زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- ✓ حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل زيادة الصادرات[3].

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية

تباينت سياسات الدول في تنظيم تجارتها الخارجية بين الحرية والتقييد منذ منتصف القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية طبقا لما تقتضيه مصلحة كل دولة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها متأثرة في ذلك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المحيطة بها وبناء على ذلك جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسة التجارية إلى نوعين أساسيين هما سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية. تتمثل أنواع السياسة التجارية في:

[1] وفاء سعد إبراهيم يوسف، تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ص137

[2] وفاء سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص 137-138

[3] شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة: 2018-2020-، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، مج21، ع01، جوان 2020، ص89

1. سياسة الحماية التجارية (سياسة تقييد التجارة الدولية)

يقصد بسياسة تقييد التجارة تدخل الدولة في العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج بهدف التأثير على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات أو على كل هذه العناصر مجتمعة، أو بعبارة أخرى تقييد هذه التجارة بوسيلة أو بأخرى.

ويمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية أيضا بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية، أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ".

وتوجد بعض الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- ✓ إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الاجنبية إلى البدائل المحلية.
- ✓ يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- ✓ تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلي لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.[1]

مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار، أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، بفرض رسم جمركي على الاستيراد يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الام.

2.سياسة الحرية التجارية

يقصد بسياسة الحرية التجارية: أنها إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.

ويمكن أن نعرفها ايضا بأنها تقوم على الغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل من الدولة أو قيود تفرضها عليهم، وتهدف هذه السياسة الى توفير حرية

[1] كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي-مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص 27-28

التعامل وتحقيق المنافسة الكاملة والقضاء على الاحتكار فضلا عن توسيع نطاق التبادل الدولي والاستفادة من التخصص و تقسيم العمل الدولي وإنعاش ونمو الأسواق الداخلية والخارجية وتشجيع الصناعات الوطنية وزيادة الرفاهية الاقتصادية الداخلية للمجتمع والدولية للعالم بأسره من خلال زيادة التبادل.

ومن الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية ما يلي:

- ✓ تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.
- ✓ تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة تنشيط العمل وتحسين وسائل الانتاج.
- ✓ تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسيع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- ✓ تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الانتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.[1]

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تتمثل أدوات السياسات التجارية فيما يلي:

1. الأدوات الكمية: وتشمل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

1.1. نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموحة باستيرادها أو تصديرها، ومثال ذلك أن تفرض الدولة قيودا على استيراد السيارات بأن لا تتجاوز قيمتها مائة مليون دولار في السنة أو بعبارة أخرى ألا تتجاوز عشرة آلاف سيارة، ومن بين أسباب انتشار هذا النظام:

تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الضرائب الجمركية ليتسنى حدوث انخفاض المنشود في حجم الواردات، نظرا لصعوبة التنبؤ بخصائص الطلب والعرض والسياسات السعرية للمنتجين في الخارج[2].

[1] كنزة وشن، مرجع سابق، ص 28

[2] فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص103

1.2. نظام ترخيص الاستيراد:

وعادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص وموافقة سابقة من الجهة الادارية المختصة بذلك[1].

1.3. نظام الحظر أو المنع:

قد تقرر الدولة حظر استيراد أو تصدير بعض السلع، كما قد تقرر أيضا حظر التعامل مع بعض الدول ويطلق على هذا النظام بنظام الحظر أو المنع، وترجع أسباب إتباع الدولة لهذا النظام إلى ما يلي:

- ✓ في أوقات الحروب تحظر الدولية التعامل مع رعايا الاعداء كما تحظر تصدير السلع التمويلية وتلك الضرورية المواصلة الحرب.
- ✓ قد يكون الحظر الأسباب صحية، كأن تمنع الدولة الاستيراد من دولة أخرى فيها وباء معدي كالكوليرا، وكذلك تمنع الدولة استيراد المخدرات وبعض المشروبات الكحولية.
- ✓ قد تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، وهذا لا يصح في معظم الحالات ولكن ما يصح هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين بعض الدول.

1.4. الأدوات التنظيمية:

وتتمثل الأدوات التنظيمية في كل من المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع الاتحادات الجمركية، وإجراءات الحماية الإدارية.

- ❖ **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- ❖ **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدات، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العادية، وتشمل:

[1] كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص66

- **اتفاقيات الدفع**: تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.
- **الاتحادات الجمركية** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الاطراف اقاليمها الجمركية المختلفة في اقليم جمركي واحد وذلك بحيث:

تلغى الرسوم الجمركية المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص والتراخيص مثلا.

توضع التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.[1]

تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياستها التجارية من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية.

- **إجراءات الحماية الإدارية**: تتمثل الحماية الادارية في كل الاجراءات والتعقيدات التي تتخذها الدولة والتي تؤدي الى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها بغرض تيسير تحقيق أهداف سياستها التجارية.

2. الأدوات السعرية وتتمثل في كل من الرسوم الجمركية، الإعانات الإغراق، سعر الصرف.

2.1. الرسوم الجمركية:

تعتبر الضرائب أو الرسوم الجمركية الاداة البارزة والأكثر استخداما في مجال السياسة التجارية من أجمل تقييد التجارة الخارجية وتنظيمها إلى جانب الاجراءات والوسائل الأخرى التي يتم استخدامها في إطار هذه السياسة.

وهي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية دخولا أو خروجا، فالرسوم الجمركية بالمعنى المتقدم تشمل الرسوم على الواردات والرسوم على الصادرات والضرائب والرسوم الجمركية يمكن أن تتخذ عدة أشكال منها:

- **الضريبة القيمية**: وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة كأن تكون بنسبة 10%، 20%، 50%، ... إلخ.

[1] كنزة وشن، مرجع سابق، ص 30

- **الضريبة النوعية:** وتفرض هذه الضريبة في مثل هذه الحالة تبعا إلى نوع السلعة ويمكن أن يتسم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استيرادها.
- **الضريبة المركبة:** وهي الضريبة التي يتم تحديدها استنادا إلى الأساسيين السابقين أي على أساس القيمة من ناحية، والنوع من ناحية ثانية.

2.2. الإعانات:

عبارة عن المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي في وضع تنافس أفضل في السوق الداخلية أو الخارجية، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين من الحصول على إعانات مقابل ربع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.[1]

2.3. نظام الإغراق:

ويتمثل في ربع السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، ونميز له ثلاثة أنواع هي:

- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- **الإغراق قصير الأجل:** بأني قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- **الإغراق الدائم** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه كونه عضو في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

2.4. سعر الصرف:

ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا على قيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر

[1] مرجع سابق، ص31

الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.[1]

[1] مرجع سابق، ص32

خلاصة الفصل

يتم إعداد بيانات التجارة الخارجية للسلع وفقاً للتوصيات الدولية الخاصة بإحصاءات التجارة الخارجية السلعية. تعتبر الهيئة العامة للجمارك المصدر الوحيد لبيانات الواردات والسلع المعاد تصديرها وبعض بيانات الصادرات. ويتم الحصول على بيانات الصادرات الخاصة بالنفط والغاز والمنتجات البترولية مباشرة من الشركات المصدرة. تقدر قيمة الواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والشحن) أما الصادرات فتقدر قيمتها على أساس فوب.

يتم تصنيف جميع البضائع وفقاً لقانون الجمارك الموحد وقانون التعرفة الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو نسخة معدلة من النظام المنسق الدولي. ولأغراض التحليل والمقارنات الدولية فقد تم اعتماد تصنيف الواردات والصادرات وفقاً للتصنيف الموحد للتجارة الدولية والذي يأخذ في الاعتبار طبيعة المنتجات.

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الصيني والتجارة الخارجية

تمهيد:

شهدت التجارة الخارجية الصينية نموا كبيرا، بعد عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الصين بداية من سنة 1978، حيث سجلت التجارة الخارجية للصين أرقماً قياسية ساهمت في بناء النسيج الاقتصادي، وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية.

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية الصينية

يرى الكثير من المراقبين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الصين لا تفي بالتزاماتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: الصين اقتصاديا

من وجهة نظر معظم الاقتصاديين وكذا المسؤولين الصينيين، فإن هذه الأحكام ما هي إلا نتيجة سوء تقدير. فباعتبارها مصدرا رئيسيا يتمتع بفائض تجاري مستمر فمن الطبيعي أن تدعم الصين بقوة النظام التجاري العالمي القائم في معظمه على الاقتصاد الليبرالي، والذي يعتبر مؤسسه الرئيسي ورمزه منظمة التجارة العالمية. كما قامت الصين بتحمل رهاناتها من خلال المشاركة النشطة بشكل متزايد في المناقشات والمفاوضات التجارية الإقليمية في شرق وجنوب شرق آسيا.

وقد تطور تعاون الصين مع المنظمات الحكومية الدولية تطورا كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية. ففي عهد الرئيس ماو تسي تونج بين سنتي 1949 و1976، تبنت بكين سياسة انعزالية متهمة منظمات بريتون وودز بأنها أدوات للإمبريالية الغربية. وللهيمنة. كما رفضت المشاركة أيضا في المؤسسات الدولية للكتلة السوفيتية بعد عام 1959، وبدلا من ذلك انظمت الى مجموعة دول عدم الانحياز، أما في بداية السبعينيات، فقد انتقلت الصين نحو علاقات أوثق مع الولايات المتحدة كطريقة لموازنة الكفة مع الاتحاد السوفييتي. كما بدأت بالعودة إلى حاضنة المجتمع الدولي بمساعدة ودعم من الولايات المتحدة. وتعتبر سنة 1971 حاسمة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، حيث أنها حلت محل تايوان بصفتها صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد فترة وجيزة انضمت إلى البنك وصندوق النقد الدوليين. وفي عام 1986. تقدمت رسميا بطلب للانضمام إلى اتفاقية اللغات. [1]

(GATT) في التسعينات، فقد واجهت الصين مرة أخرى خيارا استراتيجيا للمشاركة أو رفض العولمة من خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ،1997-1999، والتي تجاوزتها الصين إلى حد كبير ولكنها أثرت بشدة على العديد من جيرانها الآسيويين ومن خلال الموازنة بين مزايا وعيوب الانفتاح الاقتصادي، بما في ذلك آثارها على بقاء النظام اختارت بكين استمرار الانفتاح وأعادت بدء المفاوضات للانضمام إلى المنظمات الحكومية الدولية وتعميق الإصلاح الاقتصادي في السوق المحلية.

[1] قطاب الجمعي وسيم وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 05، ع02، 2020، ص 6-7

كما لعبت دورا نشطا وداعما في منظمة التجارة العالمية دافعة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق في الخارج، بينما خفضت تدريجيا حواجزها التجارية المحلية. وفي الواقع، تعد عملية التفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذا تجاوزنا الحالة الجزائرية المتعثرة واحدة من الأطول على الإطلاق. فقد تطلب الأمر 15 عاما لإكماله (1986-2001).

وإلى جانب المفاوضات متعددة الأطراف أجرى 37 عضوا بمنظمة التجارة العالمية محادثات ثنائية متوازية مع الصين، وهو أيضا رقم قياسي في تاريخ منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، فإن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية كان، ولازال حتى الآن أكبر حزمة من الإجراءات التحريرية في تاريخها.

كما تضمنت تنازلات أحادية من جانب بكين كفتح السوق الصينية للمنافسة الأجنبية دون تعزيز وصول الصين إلى الأسواق الأخرى. ومن خلال الوفاء بالتزامات الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن أكثر من نصف واردات الصين صارت معفاة من الرسوم الجمركية، بينما تبلغ نسبة تحصيل الرسوم الفعلية حوالي 3 في المائة من قيمة الواردات.[1]

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين

تتميز الصين بوجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بالتصدير، حيث انه لهذا الأخير دور فعال في تنمية الصادرات من خلال توفير المواد الخام والسلع الوسيطية للإنتاج والمساهمة في التحديث التكنولوجي للمشروعات الصينية والترويج لها في الأسواق العالمية، ويمكن حصر أهم مكونات الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين في المؤسسات التالية:

1. **شركات التجارة الخارجية الصينية:**

استوعبت الصين خبرات دول شرق آسيا في مجال إنشاء شركات التجارة، وكان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لها هو الوصول إلى مفتاح الدخول للأسواق الصناعية للدولة المتقدمة، وبالفعل كان للصين نموذج متفرد في شركات التجارة الخارجية، حيث لعبت هذه الأخيرة دور فعال في ضمان نقل المعلومات فيما يخص تكنولوجيا الإنتاج والتصميمات والتغليف، بالإضافة لذلك نظمت هذه الشركات جولات لعملائها إلى أنحاء العالم، كما ساهمت في خلق قنوات للاتصال مع العالم الخارجي وتوفير المواد الخام والسلع الوسيطية اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى:

[1] مرجع سابق، ص07

المساهمة في التحديث التكنولوجي للمشروعات الصينية من خلال ترتيبات استيراد المعدات المتخصصة التي تحتاجها هذه المشروعات.

2. المؤسسات الداعمة لتنمية الصادرات:

تتميز الصين بوجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بتنمية وترويج الصادرات الصينية، حيث يوجد المجلس الصيني لنشيط التجارة الدولية، وتعد الوظيفة الأساسية لهذا المجلس هي تقوية مركز الصين كدولة مصدرة حيث يتولى تنظيم المعارض التجارية لعرض المنتجات الصينية في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك تقع على عاتق المجلس مسؤولية اختيار شركات التجارة الخارجية والمشروعات التي تشترك في هذه المعارض[1].

كما تتولى وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي تسويق الصادرات على مستوى المقاطعات والدولة ككل، ويعد الدور الأهم للوزارة هو تنظيم المعارض التجارية داخل الصين، ويتركز دور هذه الوزارة بشكل أساسي في تنظيم الإطار العام لسياسة التجارة الخارجية في الصين.

أما فيما يتعلق برقابة جودة الصادرات تتولى اللجنة الوطنية لفحص سلع الواردات والصادرات مسؤولية فحص جودة الصادرات، وتعمل هذه اللجنة باستمرار على تحسين خدمات فحص جودة الصادرات من خلال تبادل المعلومات الفنية بين مختبرات اللجنة والمختبرات الدولية، حيث حصل عدد كبير من مختبرات اللجنة على شهادات دولية من مختبرات عالمية بعد تقييم الطاقة الفنية وطرق الفحص زيادة على ذلك تتولى اللجنة تقديم الدعم الفني والتدريب للمنتجين المحليين ومنح شهادة الجودة للمشروعات التي تنطبق عليها شروط الحصول على الشهادة. [2]

المطلب الثالث: الانفتاح الصيني على العالم وصعودها القوي

في سنة 2009، أجريت دراسة كبيرة من قبل وزارة التجارة الصينية خلص الباحثون فيها إلى أن إصلاحا ناجحا لاستراتيجية التجارة والاستثمار في الصين يعتمد جزئيا على قدرة البلاد على ممارسة النفوذ الدولي بما يتناسب مع مكانتها باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وأكدت الدراسة على ضرورة تقديم الصين كرائد في التجارة والاستثمار العالميين، بدلا من أن تكون مجرد دولة ذات تجارة قوية تتبع بشكل سلبي القواعد الموضوعة مسبقا. واستخدمت وزارة التجارة مصطلح "قوة تجارية عظمى moi qianggue لوصف هذا الشرط، وهو المصطلح الذي اعتمد قادة كبار أيضا.

[1] برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات – دراسة تحليلية–، مجلة الحقيقة، ع36، 2015.ص398

[2] مرجع سابق، ص 399-340

في عام 2012 أنشأت وزارة الشؤون الخارجية قسما للتعاون الاقتصادي للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية. وأوضح تقرير لوكالة شينخوا أن المكتب الجديد سيكون لـ "تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في البلاد، وحماية الأمن الاقتصادي الوطني" وذكرت أيضا أن هذا القسم سوف يتكفل بالشؤون الاقتصادية الدولية، وتحضير مشاركة كبار القادة في المناسبات الهامة، بما في ذلك قمة العشرين، بريكس، ومختلف المؤتمرات الأخرى. وسيعمل مع أجهزة الحكومة الأخرى من أجل "اتخاذ الترتيبات اللازمة في المجالات الاقتصادية والتنموية في إطار الأمم المتحدة وأطر التعاون الدولية والإقليمية الأخرى" ومن المنتظر أن ينقل أيضا بحوثا بشأن "الحوكمة الاقتصادية العالمية والدولية، الوضع الاقتصادي والمالي والتعاون الاقتصادي الإقليمي[1]".

الشكل رقم 01: الاستهلاك السنوي لدى الصينيين

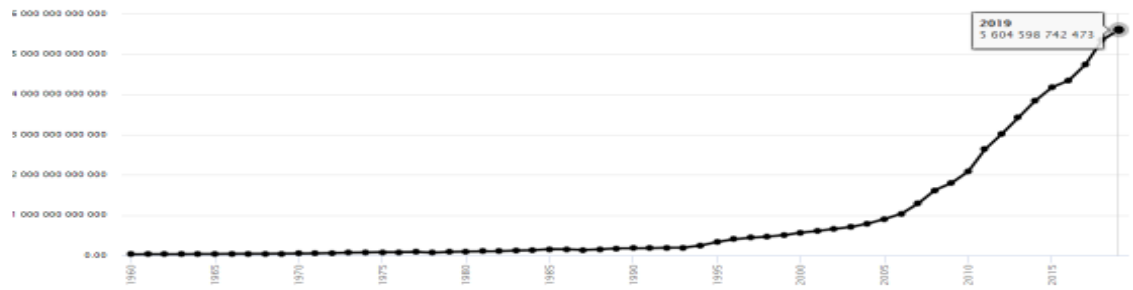

المصدر: البنك الدولي 2020

لقد ولد النمو الاقتصادي الملحوظ للصين في العقدين الماضيين حالة مختلطة بين الإعجاب والقلق. ورغم أن العديد من دول العالم، خاصة الولايات المتحدة، قد بذلت جهودا كبيرة لتسريع التحرير الاقتصادي الصيني، ملا تمنحه السوق الصينية من فرص، الا أن انفتاح الصين جعل ردود الفعل الغربية تتسم بالارتباك. حيث تواجه الدول الصناعية المتقدمة الآن خلافات تجارية متنامية مع الصين وموجة جديدة من الضغوط الحمائية المحلية، خاصة مع انتشار المنتجات الصينية في أسواقها المحلية.

[1] قطاب الجمعي وسيم وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج05، ع02، 2022، ص 05-06

الشكل (02): تطور النمو الاقتصادي الصيني خلال الفترة 1961-2019

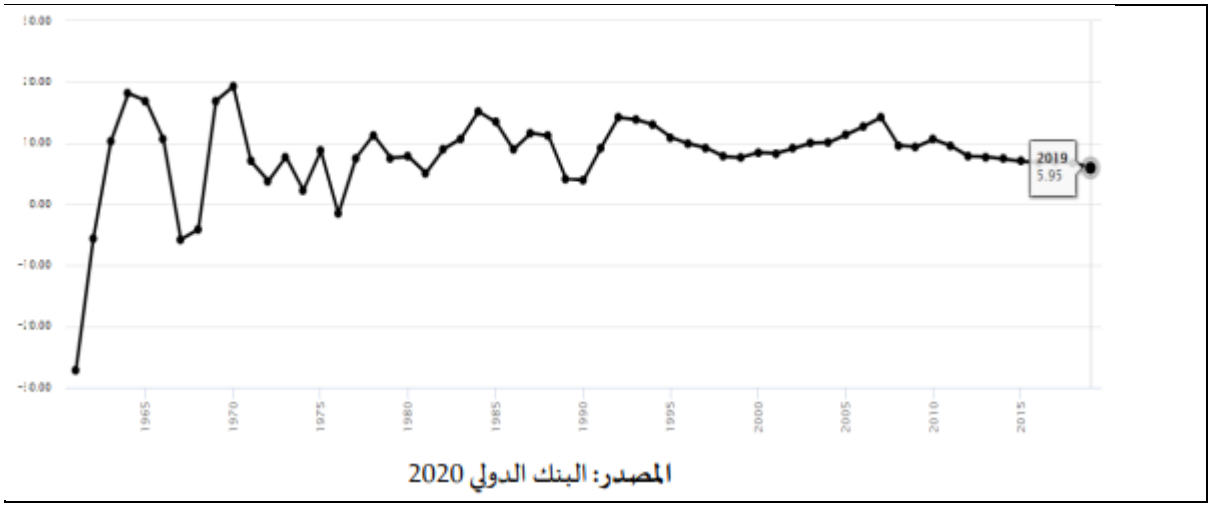

المصدر: البنك الدولي 2020

فمن الناحية الاقتصادية، أدى نهوض الصين إلى جلب فرص وتحديات أمام الدول النامية. ووفرت الزيادة الهائلة في واردات الصين النامي سوقا جديدة لتنويع صادراتها، ولكن بعض البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل اضطرت أيضا إلى التنافس بشكل مكثف مع المنتجات الصينية في أسواقها. مما خلق قلقا متزايدا لبعض جيران بكين في آسيا، وكذلك البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية، من أن منافسة الصين في أسواق السلع والأسواق العالمية قد تؤثر سلبا على آفاق النمو الخاصة بها[1].

المطلب الرابع: أهمية التجارة الخارجية في الصين

تشغل التجارة الخارجية في الصين مكانة هامة على المستوى العالمي، ويبرز دور التجارة الخارجية في الحياة وللاقتصاد والمجتمع والسياسة، من خلال هذا الدور، تحديد الخصائص السياسية للبلد وعلاقتها بالدول الأخرى، والشكل والجوانب الأساسية للتجارة الخارجية وتبرز أهمية التجارة الخارجية بكونها تؤدي دورا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين فهي تكون الدخل القومي للصين لما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة وخبرات فنية لتحقيق تطورها.

بالإضافة لدورها في زيادة الترابط والتداخل بين الاقتصادات المختلفة، مما يؤثر على الحدود من الصراعات الإقليمية والدولية وقواعد الاستقرار العالمي، كما أنها تساعد على تحسين الميزان التجاري للعديد من الدول وتحسين ميزان المدفوعات.

[1] قطاب الجمعي وسيم وآخرون، مرجع سابق، ص07

والتجارة الخارجية مهمة جدا في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح جانبا من جوانب الاقتصاد، في حين أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين أساسياته والاستخدام الأمثل للموارد عالية الجودة والمتاحة، ووفقا لهذا الاتجاه فإن كل دولة ستتخصص في الإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الدول الأخرى وتعتمد على السلع المستوردة كما انها توفر الفرص لكل دولة للحصول على بعض السلع والخدمات غير المتوفرة إن وسائل إنتاجهم ملك لهم، إما لأنهم يفتقرون إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة لإنتاجهم، أو بسبب الظروف الطبيعية والمناخية المواتية، حتى مع القدرات، من الممكن إنتاجها بتكلفة أعلى مقارنة بالمستورد من الخارج.[1]

ثانياً- قد حدد الكواز، 2009 (7) تحديد العوامل المؤثرة في تسهيل التجارة الخارجية في الصين بالنقاط التالية: [2]

- ✓ منافسة تكلفة النقل والمواصلات نظراً لما تقدمة الدولة من تسهيلات تمكن من عملية النقل الرخيص والنقل الجيد بينها وبين البلدان لمختلفة وهو ما يميزها عن غيرها من الدول الأخرى.
- ✓ الانفتاح وعدم وجود حواجز مصطنعة بين البلدان كما أنظمة الحصص والتعريفات والأنظمة التي تعيق الواردات من الدول الأخرى وتقلص من حجم التجارة الخارجية.
- ✓ تمتعها بمزايا المرونة بالتعاملات والكفاءة الإنتاجية العالية لمعظم قطاعات الإنتاج نتيجة توسعها وزيادة الصادرات.
- ✓ التوازن بين الواردات والصادرات، وارتفاع قيمة الصادرات في التجارة الخارجية الصينية يجعل منها أداة فعالة نظراً لما توفره من احتياجات السوق المحلية.

وقد ساهم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بما قدره (95) مليار دولار أمريكي في عام 2008، وبعدد للشركات الاجنبية بلغ (434937)، وهي من الشركات المملوكة من قبل الأفراد أو كمشاريع مشتركة مع الشركات الصينية.

وقد أسهم صعود الصين السريع في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، فقد استطاعت أن تدمج نفسها في نظام التجارة العالمي وتصبح قوة اقتصادية عظمى، ومنذ العام 2006م، حيث تعد بالفعل رابع أكبر اقتصاد

[1] خالد ارحيل شهاب وآخرون، قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000-2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج 02، ع02، 2021، ص 95

[2] الكواز احمد عبد الرحيم. التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.2009.

وتبرز أهمية الصين كمنصة تجمع بين الصادرات من المصنوعات المحلية المتنوعة، وبكونها سوقا لاستهلاك الواردات من التكنولوجيا والمواد الخام والسلع الصناعية المستوردة، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، بطريقة عملية مستمرة تعمل على إعادة تشكيل التوازن بين العرض والطلب العالميين.

وقد أسهمت التفاعلات الدولية متمثلة بالشركات متعددة الجنسيات بشكل حاسم في تعزيز وتشكيل أنماط التنمية الاقتصادية من خلال تدفق السلع غير الوطنية ورأس المال والتكنولوجيا.

وقد تلقت الصين مردوداً إجماليا قدره 854 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1979 إلى 2008، واستفاد بشكل كبير من كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة المرتبطة به تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تدفق كمية كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق الصينية، وبلغ متوسط معدل أحد النمو الاقتصادي 9.5% لأكثر من 20 عاما. [1]

وهي البلدان القليلة في التاريخ الحديث للتنمية الاقتصادية التي استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك عدة أدلة تجريبية على أن التجارة الدولية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تراكم رأس المال، ورفع مستوى الهيكل الصناعي، والتقدم التكنولوجي والتقدم المؤسسي على وجه التحديد زيادة الواردات من المنتجات الرأسمالية والمتوسطة، التي لا تتوفر في السوق المحلية، قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية التصنيع، والمشاركة النشطة في السوق الدولية من خلال تعزيز الصادرات تؤدي إلى زيادة كثافة المنافسة وتحسين الإنتاجية على المستوى المحلي والعالمي.[2]

[1] خالد ارحيل شهاب وآخرون، مرجع سابق، ص96-97

[2] خالد ارحيل شهاب وآخرون، مرجع سابق، ص96-97

المبحث الثاني: أداء التجارة الخارجية الصينية

المطلب الأول: نظرة عامة على أداء التجارة الخارجية الصينية؛

يتم التعرف على مدى مساهمة التجارة في اقتصاد ما، وتقدير نسبة مساهمة التجارة الخارجية لهذا الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي بحساب معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، والذي يمكن وصفة على أنه:

- ✓ معدل يستخدم كمؤشر لقياس مدى اعتماد اقتصاد بلد ما على الصادرات والواردات التجارية، كما يعكس درجة ارتباط اقتصاد البلد بالاقتصاد العالمي؛
- ✓ نسبة إجمالي حجم التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي GDP3

ويمكن أن ينقسم معدل الاعتماد على التجارة الخارجية إلى معدل اعتماد على الصادرات ومعدل اعتماد على الواردات. من خلال تحليل بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية ومعدلي الاعتماد على الصادرات والواردات في الصين

خلال عامي 2001-2007 الصادرة عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء، نجد أن معدل الاعتماد على التجارة الخارجية سجل نسبة 38.47% سنة 2001 و66.20% سنة 2007، وذلك بمعدل نمو سنوي مقدر بحوالي 5%، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 20.09% و37.00% سنة 2011 و2007 على التوالي بمعدل نمو سنوي قدره 2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة، ليسجل معدل الاعتماد على الواردات 18.38% و39.10% خلال سنة 2001 و2007 على التوالي وذلك بمعدل نمو سنوي قدره 3 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها. حيث مثل معدل الاعتماد على الصادرات النسبة الأكبر من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية بفارق أدنى يتراوح بين 1 و 2 نقطة مئوية وحد أقصى بين 5 و 6 نقطة مئوية، عدا سنة 2007 حيث تجاوز معدل الاعتماد على الواردات معدل الاعتماد على الصادرات بفارق 2 نقطة مئوية ليسجل 39.10 و 37.00% على التوالي[1].

وتشير البيانات إلى تعاظم دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني، وهذا ما يظهر من خلال بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين بالمقارنة بباقي دول العالم، حيث يأخذ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية الصيني منحاً تصاعدياً، ليسجل زيادة مضاعفة خلال العشر سنوات بين عامي 1980-1990، وزيادة مقدرة بـ 10 نقاط مئوية بعد عشر سنوات أخرى في سنة 2000.

[1] عائشة بن عطاالله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007، مجلة الباحث – عدد 11 / 2012،

❖ **الميزان التجاري الصيني**

تشير معطيات الميزان التجاري الصيني، إلى وجود تذبذبا في الفائض المحقق خلال الفترة بين 2001\01 – 2007\12، ليسجل أول عجزاً له بـ 2.26 مليار دولار في شهر أفريل 2004، ليسجل فائضاً

خلال الفترة المتبقية إلى نهاية سنة 2007، وذلك ناتج عن المعدلات المحققة في نمو إجمالي الصادرات الصينية.

المطلب الثاني: مساهمة التجارة الخارجية الصينية في الاقتصاد العالمي

تمثل الصين حالياً أحد أهم المشاركين الرئيسيين في السوق الدولية، فبعدما كانت مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني لا تعد أن تذكر رغم موارد البلاد الوفيرة، إلا أنه ومنذ بداية الحكومة الصينية في إصلاح سياساتها الاقتصادية وفتح اقتصادها الذي يعتمد على النظام الاشتراكي سنة 1970، بدأ تصاعد ونمو القطاع الخاص الصيني والأجنبي، والذي يمثل حاليا أحد أهم دعائم الاقتصاد الصيني[1].

وفق إحصاءات وزارة التجارة الصينية، نجد أن نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي صادرات العالم تحقق معدل نمو سنوي قدره 0.3 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامي 2001 و 2007 ، في حين سجل معدل النمو السنوي لنسبة إجمالي الصادرات والواردات الصينية إلى إجمالي صادرات وواردات العالم خلال نفس الفترة معدل 0.3 نقطة مئوية وهو نفس المعدل المحقق في نسبة إجمالي الواردات الصينية لإجمالي واردات العالم.[2]

1. تحركات وخصائص الصادرات الصينية:

سنقوم برصد تحركات الصادرات الصينية من خلال تتبع إجمالي الصادرات وتحركات معدل الاعتماد على الصادرات، ومن ثم سنقوم باستخلاص خصائص أداء الصادرات انطلاقا من بيانات تحركاتها.

2. إجمالي حجم الصادرات:

[1] .Li Jian & Huang Huan, Analysis Status and Cause of China Foreign Trade Dependence Degree, Coastal Enterprises and Science and Technology Magazine, GuangXi Academy of Siences, N.12, 2006, P4

[2] Yang Cuihong & Pei Jiansuo, Import Dependence of Foreign Trade: A Case of China, Paper for the 16th International Conference on Input Output Technique, July 2-6, 2007, Istanbul, Turkey, P2.

بلغ إجمالي الصادرات الصينية 1216 مليار دولار سنة 2007، ما مثل زيادة سنوية مقدرة بـ 26% بداية من سنة 2000، وهذا راجع للأسباب التالية : أولاً- زيادة تنافسية المنتجات التصديرية الصينية وتوسع حصتها في السوق الدولية ؛ ثانيا – تنامي دور الاستثمار الأجنبي في الصين، والذي لعب دوراً مهما في نمو الصادرات الصينية، حيث ساهم وبشكل كبير في نقل التقانات والتكنولوجيا الجديدة، إضافة للدور الإيجابي الذي لعبته في تحفيز الصناعات الصينية في ظل المنافسة التي تفرضها شركات الاستثمار الأجنبي ؛ ثالثا- استمرار عملية إصلاح نظام التجارة الخارجية والذي تم اعتماده منذ وقت مبكر منذ القرن التاسع عشر، إضافة لارتفاع مساهمة القطاع الخاص الصيني في مجال التصدير.[1]

3. معدل الاعتماد على الصادرات:

بلغ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين 66.20% سنة 2007، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 37.00، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول كفرنسا، بريطانيا، كوريا وألمانيا يبلغ متوسط معدل الاعتماد على التجارة الخارجية فيها 30، ويفوق هذا المعدل نسبة 70% في بعض دول جنوب شرق أسيا، إلا أن الصين تمثل الاقتصاد الأبرز الذي يحقق أعلى المستويات في هذا المجال، مع تزايد الدور الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الصيني منذ الانفتاح الاقتصادي. ومن خلال تتبعنا للتطورات الحاصلة في كل من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية ومعدل الاعتماد على الصادرات في الصين، نجد أن معدل الاعتماد على الصادرات يأخذ منحاً تصاعديا ومتناغماً مع معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، وذلك راجع إلى أن معدل الاعتماد على الصادرات في الصين يمثل أكثر من نصف 2/1 معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، وهو ما يعد ميزة حقيقية للتجارة الخارجية الصينية.

4. خصائص الصادرات الصينية:

في عام 1987، تم تصنيف ما يقرب من ربع 4/1 صادرات الصين بأنها منتجات يرتفع الطلب عليها في جميع أنحاء العالم، وفي سنة 2000 ارتفع هذا الرقم ليصل إلى نسبة 60%، حيث تبين مؤشرات تركيز الصادرات بأن عرض الصادرات الصينية متنوع للغاية مقارنة بباقي الدول الأخرى، وهو ما يضفي على الأنشطة التصديرية الصينية سمة التنوع والديناميكية العالية.

وتشير الاتجاهات الحالية إلى تزايد المحتوى التكنولوجي للصادرات الصينية، أي أن الصادرات الصينية تتحول تدريجياً من السلع المصنعة البسيطة نسبياً، نحو المزيد من المنتجات المتطورة. ففي منتصف سنة 1980

[1] عائشة بن عطاالله، مرجع سابق، ص03

شكلت المنتجات الأولية والمواد المصنعة نسبة 90% من الصادرات الصينية التي تتمثل أساساً في الموارد الأولية ومنتجات ذات تكنولوجيا منخفضة، وبحلول عام 2002 انخفض هذا الرقم ليصل إلى 50% ، وفي نفس السنة ارتفعت نسبة صادرات الصين من المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة من نسبة أقل من 5 إلى 30 ما يمثل جليا اتجاه الصين نحو إضفاء العنصر التكنولوجي في منتجاتها التصديرية.[1]

المطلب الثالث: تحليل هيكل الصادرات الصينية

1. نمو صادرات المنتجات فائقة التكنولوجيا والمنتجات الكهروميكانيكية:

وفقا لبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، سجل متوسط النمو السنوي لإجمالي للصادرات والواردات التجارية خلال عامي 1979-2007 نسبة 17.4%، حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الصادرات التجارية وحده نسبة 18.1%، كما وصلت نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي الصادرات العالمية 8.8 سنة 2007، لتحتل الصين بذلك المركز الثاني من حيث سرعة نمو الصادرات. كما بلغ إجمالي صادرات المنتجات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الصينية نسبة 49.7% سنة 1980، ليرتفع بعد ذلك إلى نسبة 94.9% سنة 2007 محققة زيادة قدرها 45.2 نقطة مئوية. أما صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية، فقد مثلت نسبة 7.8% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 1980، لتحقق نسبة 57.6% سنة 2007، أما صادرات المنتجات ذات التكنولوجية العالية فوصلت إلى نسبة 28.6% من إجمالي الصادرات الصينية خلال نفس السنة.

وتوزعت أولى عشر منتجات تصديرية في الصين خلال سنة 2007 كالتالي: آلات ومعدات نقل 47%، نسيج مطاط ومنتجات معدنية 18%، منتجات كيميائية 5%، مواد غذائية ،3 معادن ووقود 2 و 25% منتجات أخرى.[2]

[1] عائشة بن عطاالله، مرجع سابق، ص 03-04

[2] مرجع سابق، ص05

2. تراجع نسب التجارة التجهيزية:

منذ سنة 2007، كثفت وزارة التجارة الصينية جهودها لتعديل سياسات التجارة التجهيزية، فوفقا لإحصاءات ذات الوزارة، نلحظ تعرض معدل الضريبة على المنتجات التصديرية كثيفة العمالة لإعادة التقييم، لكن مع عدم إمكانية التغيير في اتجاه ترقية التجارة التجهيزية، حيث أن هذه السياسات تسهم في تحسين وتطوير الهيكل الصناعي، وتساعد في الحد من نسبة التجارة التجهيزية، وتحسين مستوى الابتكار المستقل للشركات الصينية. فمنذ عام 2002 حققت شركات الاستثمار الأجنبي اختراقا كبيرا في مجال التصدير، حيث مثلت التجارة التجهيزية مباشرة نسبة تجاوزت 50% من إجمالي الصادرات التجارية الصينية، في حين أظهرت النسبة الكلية اتجاه منخفض تدريجيا لنسب التجارة التجهيزية، كما أظهرت التنافسية للمنتجات الصناعية الصينية وفقا للتصنيف المعياري للتجارة الدولية (SITC) خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 2006 ارتفاعاً متواصلا، مسجلة معدل 0.0959 و0.2050 سنة 2001 و2006 على التوالي، على خلاف باقي المنتجات الأخرى.

3. تزايد حصة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي والشركات الخاصة:

شهد نشاط شركات الاستثمار الأجنبي دوراً متنامياً، حيث أصبحت تتمتع بموقع مهيمن وقوة مؤثرة في هيكل التجارة الصينية، فقد مثلت تجارة الشركات الخاصة نصف التجارة الخارجية للصين في سنة 2006 شكل إجمالي أعمال شركات الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير والاستيراد نسبة 58.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين، ليبلغ بذلك فائضها التجاري نسبة 51.4% من إجمالي الفائض التجاري الصيني. كما احتلت شركات الاستثمار الأجنبي نسبة 62.5% من إجمالي صادرات أكبر 200 شركة عاملة في المجال التصدير سنة 2005، في حين مثلت حصة الشركات المملوكة للدولة 28.5%، أما باقي الشركات فكانت حصتها 9 توضح بيانات التغيرات الحاصلة في معدلات مساهمة الشركات العاملة في مجال التصدير في الصين خلال عامي 2007-2001 الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، هيمنة صادرات الشركات الأجنبية على إجمالي الصادرات الصينية بنسبة مساهمة متزايدة تفوق 50 بالمائة خلال السنوات السبعة، تليها الشركات المملوكة للدولة و التي أخذت نسب مساهمتها في التراجع ، وهو ما انعكس على أداء الشركات الخاصة – احتلت الترتيب الأخير– حيث شهدت تزايداً ملحوظا في نسبة مساهمتها في الصادرات الصينية [1].

[1] مرجع سابق، ص 06

المطلب الرابع: منشأ وأسواق الصادرات الصينية

1. منشأ الصادرات الصينية:

اعتمادا على نموذجي Die & Mould، نجد أن مصدر معظم الصادرات الصينية يتمثل في عشر مقاطعات رئيسية هي: قوانغدونغ Guangdong تشجيانغ Zhejiang جيانغ سو Jiangsu، شنغهاي Shanghai شاندونغ Shandong، تيانجين Tianjin فوجيان Fujian لياونينغ Liaoning، بيجين Beijing و وانهوي Anhui

ومثلت كل من مقاطعة Shandong Zhejiang Shanghai Jiangsu Guangdong على التوالي المقاطعات الخمسة الأولى المصدرة في الصين خلال عامي 2001-2007

2. أسواق الصادرات الصينية:

لقد شهدت التجارة الصينية ازدهاراً في تبادلاتها، ولاسيما في العقدين الماضيين، حيث ارتفعت الصادرات الصينية من 25 مليار دولار سنة 1984 إلى 383 مليار دولار سنة 2003، وهو ما مثل قفزة من نسبة 1.5% إلى 5.8% في حصتها من الصادرات العالمية 10 ، وبالاعتماد على ذات النموذجين Die & Mould[1]) نجد أن أسواق التصدير الرئيسية للصين تتمثل في: هونغ كونغ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي درجة ثانية تأتي أسواق كل من : المانيا، الهند، تايوان إسبانيا، فرنسا، البرازيل والفيتنام " ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الصادرات الصينية نحو هونغ كونغ هي عبارة عن تجارة ترانزيت، وبالتالي فإن الوجهة النهائية لهذه الصادرات ستتفرق فيما بعد.

ومن خلال تتبعنا لترتيب الشركاء التجاريين العشرة الأوائل للصين خلال عامي 2000-2007، نجد أن كل من اليابان والاتحاد الأوروبي يتبادلان الترتيب الأول والثالث على التوالي خلال عامي 2000-2002 و2005-2007 في حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيبها كثاني أكبر شريك تجاري للصين،

[1] Die : قالب (أسطمبة) (قورمة): فورمه من معدن صلب أو خشب به سكاكين مساطر للقطع و التحزيز، تستخدم لتحزيز وقطع أو عمل تأثيرات بارزة على أجزاء أو غفل من الورق أو البلاستيك جزء معدني يستخدم لتشكيل البلاستيك المنصهر إلى أفراخ، قضبان أو أي شكل آخر. Mould : قالب :(تشكيل) تجويف يتم فيه صب أو دفع مادة منصهرة (زجاج، معدن، بلاستيك لتتشكل بالشكل المطلوب المماثل الداخلي للقالب. " التعريفات مأخوذة من موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية، قاموس التعبئة والتغليف تاريخ التصفح: 26/12/2011، على الرابط=http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/PackingDict.aspx?id

وتراوح الترتيب الرابع والخامس بين كل من الآسيان وهونغ كونغ، أما الترتيب السادس والسابع فبين كوريا وتايوان، ليأتي في الترتيب الثامن والتاسع كل من استراليا وروسيا، أما الترتيب العاشر فتراوح بين كندا والهند. [1]

[1] عطاالله عائشة، مرجع سابق، ص07

خلاصة الفصل

على مدى السبعة عقود الماضية، ظل النمو والإصلاح العاملين الأساسيين لتنمية وزيادة التجارة الخارجية للصين. بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، أنشأت البلاد نظاما اقتصاديا وتجاريا اشتراكيا مستقلا ذا إدارة مخططة مركزيا بمستوى عال. خلال أربعين عاما من الإصلاح والانفتاح، أصبحت صادرات الصين من السلع أكثر تنوعا، وبات هيكل الصادرات الصينية مشابها لهيكل الصادرات في الاقتصادات المتقدمة بشكل متزايد. ويوضح هيكل وارادات الصين من السلع التطور العميق لعملية التصنيع في الصين، وتحسن قدرات التصنيع المحلية والأنظمة الصناعية، وكذلك تحسن مستويات معيشة الناس.

خاتمــة

خاتمة

يعكس الطابع الاشتراكي للاقتصاد الصيني ودور الحكومة البارز في تنظيم وتوجيه النشاط التجاري الخارجي. يعتبر القطاع الخارجي جزءًا هامًا من استراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية، حيث تسعى الحكومة إلى تعزيز الصادرات وزيادة حصتها في التجارة العالمية.

الحكومة الصينية تملك نظامًا شاملاً لتنظيم التجارة الخارجية، يتضمن اللوائح والسياسات والإجراءات التي تحدد القوانين والقواعد التي يجب على الشركات الصينية اتباعها في النشاط التجاري الخارجي. تعمل العديد من الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة على تنفيذ هذه اللوائح والتوجيهات، مثل وزارة التجارة ووزارة الشؤون الخارجية واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.

وتتمثل واحدة من السمات الرئيسية لتنظيم التجارة الخارجية في الصين في وجود الشركات الحكومية الكبرى، المعروفة باسم "الشركات العامة"، التي تلعب دورًا هامًا في تنفيذ السياسات التجارية الحكومية والتجارة الخارجية. تعمل هذه الشركات في مجموعة متنوعة من القطاعات، مثل النفط والغاز والصلب والتكنولوجيا والاتصالات والطيران والشحن البحري والمزيد.

بالإضافة إلى الشركات العامة، تحث الحكومة الصينية أيضًا على تطوير الشركات الخاصة وتشجيعها على المشاركة في التجارة الخارجية. وقد تم تبني سياسات وإجراءات لتسهيل النشاط التجاري للشركات الخاصة، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم المالي والضرائب المنخفضة.

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة الصينية على توسيع قاعدة شركائها التجاريين في جميع أنحاء العالم وتطوير علاقات تجارية مستدامة ومندمجة. قامت الصين بإبرام اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول والمناطق الأخرى، وشاركت في منظمات التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

يمثل القطاع التجاري الخارجي في الصين قوة دافعة هامة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. ومع استمرار التزام الحكومة بالتنمية الاقتصادية وتوسيع التجارة العالمية، من المتوقع أن يظل القطاع يلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الصيني في المستقبل.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي من أجل معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

✓ **نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلى أن الصين تمتلك مكانة اقتصادية كبيرة على مستوى التجارة الخارجية وذلك لما تقدمه من صادرات من منشأتها وأسواقها، وكذلك ورغم المكانة المتأخرة للعملة الصينية على مستوى النظام النقدي الدولي، إلا أنها في تصاعد مستمر ولو بمعدلات قليلة، الأمر الذي قد يشكل منافسا حقيقيا وجادًا على مكانة العملات الارتكازية الأخرى رغم ذلك مازال الدولار يحتل المكانة الأولى في العالم وبفارق كبير عن باقي منافسيه، الأمر الذي يشكل صعوبة وتحديا صعبا لعملية تدويل اليوان.

قائمة المصادر والمراجع

أ–المراجع باللغة العربية

كتب:

1. سامي حقيقي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية لدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005.
2. السيد مُحَّد أحمد المريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. عطا الله الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.
5. كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
6. الكواز احمد عبد الرحيم. التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.2009.
7. مُحَّد أحمد السريقي، مُحَّد عزت مُحَّد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012.
8. موسى، سعيد مطر وآخرون التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2001.
9. هوشيار معروف، تحلف الاقتصاد الكلي، دار حرير، الأردن، 2006.

مجلات:

1. برواين شهرزاد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات – دراسة تحليلية–، مجلة الحقيقة، ع36، 2015.
2. خالد ارحيل شهاب وآخرون، قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000–2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج 02، ع02، 2021.
3. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، مج05، ع17، 2013.
4. شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة: 2018–2020–، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، مج21، ع01، جوان 2020.
5. عائشة بن عطاالله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007، مجلة الباحث – عدد 11 / 2012.

6. قطاب الجمعي وسيم وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 05، ع02، 2020.
7. قطاب الجمعي وسيم وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج05، ع02، 2022.
8. وفاء سعد إبراهيم يوسف، تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

محاضرات:

1. ألأفت ملوك، سياسة التجارة الخارجية، محاضرات التجارة الزراعية الدولية، منشورة على موقع /http://damanhour.edu.eg

رسائل جامعية:

1. حمزة خولة، إلى سياسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد العادي مذكرة مكملة ضمن متطلبات قبل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: 2014 .
2. كنزة وشن، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي-مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، رسالة ماستر، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2019.
3. ليلى أوبادي، أثر التجارة الخارجية على الناتج الداخلي الخام، -حالة الجزائر-، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
4. وليد بومرداس، سياسة الصرف وآثارها في تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015.
5. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019.

ب-المراجع باللغة الأجنبية

1. http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/PackingDict.aspx?id=
2. Li Jian & Huang Huan, Analysis Status and Cause of China Foreign Trade Dependence Degree, Coastal Enterprises and Science and Technology Magazine, GuangXi Academy of Siences, N.12, 2006

3. Yang Cuihong & Pei Jiansuo, Import Dependence of Foreign Trade: A Case of China, Paper for the 16th International Conference on Input Output Technique, July 2-6, 2007, Istanbul, Turkey